

استقبال طالبي اللجوء الأفغان في أستراليا: أزمة السفينة «تمبا» وحماية اللاجئين

بقلم: ويليام مالي

الوطني للذان يكونان الائتلاف الحاكم في البلاد، وحزب العمال الأسترالي المعارض - بالأ إلى صعوبات الأوضاع في باكستان والظروف المزرية التي ربما دفعت بطالبي اللجوء إلى الاستعانة بالخدمات التي يقدمها المهربون. وتُركت الأحزاب الصغرى مثل الحزب الديمقراطي وحزب الخضر لتطرح

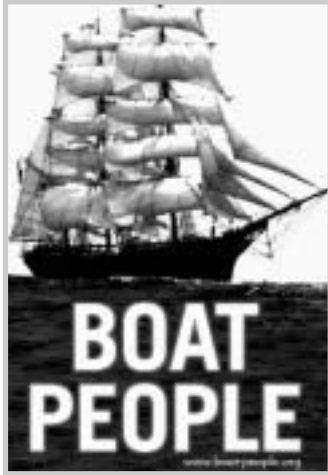
الأسترالية المحيطة بجزيرة «كريسماس»، فما كان من قوات الصاعقة الأسترالية إلا أن اعتلت متن سفينته. وبعد فترة من الجمود في الموقف أعلن أن حكومة ناورو، وهي دولة صغيرة في المحيط الهادي وليست طرفاً في اتفاقية ١٩٥١، وافقت على النظر في طلبات اللجوء إلى أراضيها. وجاءت موافقة ناورو بفضل برنامج ضخم للمعونات يتضمن تسديد فواتير متأخرة لبعض مواطني ناورو لدى المستشفيات الأسترالية.

وبفضل ما انتهت إليه قضية السفينة تمبا ارتفع رصيد حكومة هاورد التي تشدقت بالمزايا المترتبة على «الحل الهادئ» لمشكلة طالبي اللجوء غير المرغوب فيهم، فعادت إلى السلطة في انتخابات عامة في نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠٠١. وسيطر على الحملة الانتخابية ليحكومة التي رفعت فيها الشعارات الوطنية شجب «تهريب الأفراد»، والتأكيد على أن الحكومة وحدها هي من تقرر من الذي يدخل أستراليا، والتلميح غير المدعّم بالأدلة إلى أن «الإرهابيين» ربما يحاولون دخول أستراليا بالسفن مدعين أنهم لاجئون، ومزاعم عدد من الوزراء (التي تراجعوا عنها على مضض بعد الانتخابات) بأن بعض «لاجئي القوارب» حاولوا إلقاء أطفالهم في البحر استدعاءً للالتزام أستراليا بتقديم الحماية بموجب القانون الدولي. بل إن الحكومة في محاولتها للمشاركة في الحرب الأمريكية على الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول خصصت قوات برية أسترالية لدعم الحملة في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة الذي يترجمه أسامه بن لادن وضد حركة طالبان. وكانت هناك مفارقة في انضمام الحكومة للهجمة على طالبان في الوقت الذي تتخذ فيه موقفاً رافضاً من اللاجئين الفارين من الأراضي الخاضعة لسيطرة طالبان، وهي المفارقة التي لم يلحظها الشعب الأسترالي، ولكنها لم تفت على المراقبين.

ولم تُلق الأحزاب السياسية الأسترالية الرئيسية - وهي الحزب الليبرالي والحزب

في الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ استقال نيفيل روتش رئيس «مجلس أستراليا للتعددية الثقافية» من منصبه بهذا المجلس المعين من قبل الحكومة. وفي مقال صحفي نشر بعد استقالته بثلاثة أيام، شرح روتش الذي يعد من كبار رجال الأعمال ويحظى باحترام كبير السبب في اتخاذ هذه الخطوة المفاجئة، التي صارت موضوعاً رئيسياً في عناوين الصحف عبر أنحاء أستراليا، حيث كتب في المقال «لو واجه أي مستشار حكومة ورطت نفسها في موقف يخلو تماماً من المرونة، فعدتد تتلاشى الفرصة في إضافة أي شيء له قيمة». وأضاف روتش أن الجدل حول طالبي اللجوء «تسبب في إلحاق ضرر خطير بالنسيج متعدد الثقافات لأستراليا بما لا يدع مجال للشك». ويبدو أن روتش كان يشعر بالاستياء بصفة خاصة من تعسف النظام جديد المعروف بنظام «تأشيرة الحماية المؤقتة» في أستراليا للاجئين الذين يصلون إليها دون مستندات، إذ قال إن «الشفقة فيما يبدو لم يعد لها وجود».

وكان السياق الذي حدث فيه هذا الانفجار هو الفورة التي نجمت عما يسمى «بقضية تمبا»، وهي الحادثة التي كشفت عن مجموعة من التوترات الهامة في النظام الدولي لحماية اللاجئين. ففي أغسطس/آب ٢٠٠١ قامت سفينة الشحن النرويجية «إم. في. تمبا» بإنقاذ مجموعة كبيرة من اللاجئين، معظمهم ينتمون إلى منطقة الهزارة الأفغانية، من سفينة غرقت في البحر بين إندونيسيا وأستراليا. ورفضت الحكومة الأسترالية التي يرأسها رئيس الوزراء جون هاورد التصريح للسفينة بدخول المياه الإقليمية الأسترالية بنية كسب استطلاعات الرأي لصفها، وهي الخطوة التي تستدعي بقوة إلى الأذهان استبعاد كوبا في يونيو/حزيران ١٩٣٩ للاجئين اليهود على متن السفينة «سانت لويس» مما ترتب عليه إجبارهم على العودة إلى أوروبا. وخشية على سلامة الأشخاص الذين أنقذتهم السفينة النرويجية وعددهم ٤٣٤، أبحر قبطان السفينة إلى المياه



رؤية أكثر تفصيلاً للعوامل التي تقف وراء الهجرة القسرية إلى أستراليا. إلا أن لهذه الأحداث عدداً من الدلالات تستحق أن نبرزها في إطار الجدل الدائر حالياً حول حماية اللاجئين والحلول الدائمة لمشاكل اللجوء وطبيعة سيادة الدولة ومضمونها.

السياسات الداخلية

من الأخطار الماثلة في هذا الصدد أن الدول المتقدمة قد تحاول استخدام إعادة توطين اللاجئين كوسيلة للهروب من مسؤولياتها المحددة بخصوص حماية اللاجئين. وجدير بالذكر أن أستراليا صادقت على اتفاقية ١٩٥١ في عام ١٩٥٤ وعلى بروتوكول ١٩٦٧ الملحق بها في عام ١٩٧٣. وتتعلق الالتزامات الرئيسية بموجب هذه الصكين باللاجئين الذين يصلون إلى أراضي أي طرف من أطراف الاتفاقية بغض النظر عن وسيلة الوصول. ويعد إعادة توطين اللاجئين

شعار منظمة إعلامية للاجئين يذكر جميع الأستراليين من غير السكان الأصليين بأنهم هم أيضاً كانوا لاجئي قوارب.

السابق مالكوم فريزر في فبراير/ شباط ٢٠٠٢ أن «ما يتراوح بين أربعة آلاف وخمسة آلاف في العام، كثير منهم من النساء والأطفال، لا يمثلون خطراً على سيادة أستراليا»^١.

الملاحظة الثانية أن الزعم بأن القدرة على السيطرة على تحركات السكان قدرة ضرورية من القدرات السيادية للدولة زعم لا صلة له بالتاريخ، خصوصاً إذا ما تتبعنا أصول نظام الدولة الحديثة إلى صلح وستفاليا عام ١٦٤٨. فجوازات السفر والتأشيرات أمور حديثة النشأة إلى درجة ملحوظة ولا يمكن الادعاء بأنها اكتسبت قداسة بمرور الوقت من قديم الزمان. وكما استخدمت ضوابط التأشيرة في الثلاثينيات من القرن العشرين في محاولة لمنع انتقال اليهود الأوروبيين من ألمانيا وغيرها من الدول التي كانت تهددها النازية، فكذلك أصبحت ضوابط التأشيرة في السنوات الأخيرة تستخدم لمنع الأفغان من تقديم طلبات لجوء إلى الدول الغربية، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى خدمات المهريين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هاجس «تهريب الأفراد» سواء بصورة جماعية ضخمة أو على مستوى النخبة قد يؤدي إلى إجراءات عكسية يقال إنها تنتقص من الديمقراطية الليبرالية أكثر من أي خطوات قد يلجأ إليها المهريون. كما أن هذه الإجراءات تنطوي على قدر كبير من الرياء، كما قال سير مايكل داميت مؤخراً عندما لاحظ أن «الجمع بين القوانين الصارمة لتقييد الهجرة والتدابير الفجائية لمنع اللاجئين من الوصول بوتيرة مرتفعة يعني أن الفارين من ظروف مريعة أو غير محتملة ليس أمامهم مهرب آخر: أي أن اللوم يقع إلى حد كبير على الحكومات فيما يتعلق بوجود هؤلاء المتاجرين في البشر الذين تشوه صورتهم، فالحكومات هي التي خلقت الحواجز التي يساعد المهريون الأشخاص المذعورين على الالتفاف حولها»^٢. وقد أدت سياسة أستراليا في احتجاز من يصلون إليها دون وثائق حجراً إجبارياً إلى اعتقال لاجئين أفغان في ظروف مؤلمة في معسكرات نائية (مثل معتقل ووميرا سيء السمعة الذي يحتجز فيه معظم

الأفغان)، حيث نجد أن درجة حرارة الصحراء المحيطة بها تتناسب مع القوة الانفجارية للحالة النفسية التي قد تتجم عن الشعور باليأس والمذلة والقلق من المستقبل. ولكي تمنع الحكومة الأسترالية اقتراب مزيد من اللاجئين من أستراليا فلا مانع عندها من مضاعفة الصدمات النفسية التي يعاني منها أصلاً من يصلون إلى سواحلها. فليس بغريب على الإطلاق أن تكون النتيجة هي محاولات الانتحار والإضراب عن الطعام وتفجر العنف من جانب من يشعرون أنهم يعاملون عمداً على أنهم حثالة الأرض. وقد قال كريس جانوسكي

التوطين لا يقدم «مكاناً في صف وإنما تذكرة يانصيب»^٣. فليس بمستغرب أن ينتعش تهريب الأفراد بما يصل فعلاً بنسبة اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف الاتفاقية في إطار مجمل البرنامج الإنساني الأسترالي إلى أعلى حد لها على الإطلاق.

وقد تغلب الاعتبارات السياسية الداخلية بكل بساطة على الالتزامات الدولية عندما يبدو أن هناك صراعاً حاداً بينهما، ويتبين أن احتمالات المكاسب على المدى القريب خادعة، حتى عندما تكون المكاسب ملموسة على المدى الطويل. وقد حذر رئيس مفوضية شؤون اللاجئين رود لبرز من ذلك بقوله «لقد أصبح طالبو اللجوء يمثلون إحدى القضايا التي تثار في الحملات في معارك انتخابية كثيرة تمت مؤخراً أو ينتظر أن تأتي قريباً، حيث أصبحت الحكومات وأحزاب المعارضة تتبارى لتظهر بمظهر الأشد ضد طالبي اللجوء «الزائفين» الذين يتدفقون على بلادنا... أما اللاجئين بحق فيجب ألا يصبحوا ضحايا مرة أخرى. ومن المؤكد أن هناك طرقاً أخرى للفوز بالانتخابات». وفي حديثه عن محاولات أستراليا لاستبعاد «لاجئي القوارب» لاحظ رود لبرز بجدّة أننا بحاجة إلى «الاحتكام إلى القانون وليس إلى شريعة الغاب»^٤.

السيادة وهواجسها

إنه لمن أيسر اليسر التشدد بمزاعم السيادة واتخاذها أداة بلاغية للتقليل من شأن الالتزامات الدولية؛ وهنا نجد ملاحظتين عامتين ترتبطان ببعض الشيء بهذا الموضوع.

أولاً أن إلزام دولة ما بمراعاة معايير معينة من معايير القانون الدولي هو في حد ذاته تعبير عن قدرتها السيادية. ولهذا السبب فإن

مسؤوليات أستراليا

بموجب اتفاقية ١٩٥١

(بل والالتزامات أي

دولة بموجب أي

معاهدة أو اتفاقية

تقبلها طواعية) ليست تقييداً لقدراتها السيادية، بل انعكاساً لقدراتها السيادية في صورة أدائية. كذلك لا يصح الزعم بأن الاتفاقية لا تسير الآن كما كان مقدر لها في عام ١٩٥١، ففي حقيقة الأمر أن الزعم الذي تخفيه هذه الحجّة هو أن عدد من يسري عليهم تعريف اللاجئ حسب اتفاقية ١٩٥١ أصبح أكثر مما توقعته الدول التي صاغته الاتفاقية. ولو أن هذه هي المشكلة حقاً لما كان العيب في الاتفاقية ولا في اللاجئين، وإنما تعكس هذه المشكلة القيود التي ترغب الدول في وضعها لأسباب سياسية على حدود الشفقة على اللاجئين. وقد كتب رئيس الوزراء الليبرالي

القادمين من أراض أخرى أحد التدابير الطوعية التي يجوز أن تتخذها الدول، ولكنه ليس التزاماً على أطراف الاتفاقية نفسها. لكن الحكومة الأسترالية سعت مراراً إلى تبرير إجراءاتها بأن وصفت من وصلوا إليها بمساعدة المهريين بأنهم «يتخطون دورهم» ويضرون بأفعالهم قدرة أستراليا على مساعدة أشد اللاجئين حاجة. لكن هذه الحجّة باطلة لأسباب ثلاثة.

أولاً أن الحكومة كانت تستطيع أن تلزم نفسها بتوفير نفس العدد من الأماكن الافتراضية لمفوضية شؤون اللاجئين لإعادة توطين اللاجئين، أي أربعة آلاف لاجئ كما في السنوات الماضية، حيث لم يكن هناك أي تخفيض في عدد التأشيرات الممنوحة لإعادة الاستيطان لأسباب إنسانية في أماكن اللاجئين، وترجع هذه التخفيضات إلى أولويات الميزانية ولكنها تبقى أمراً تقديرياً في نهاية المطاف. ولم يكن في هذا إلا أقل العزاء للأفغان، لأن أن فرصة الأفغان العادي في مجرد مقابلة مع أحد العاملين في إدارة الحماية بمفوضية شؤون اللاجئين الذين أرهقتهم كثرة العمل في باكستان ضئيلة إلى أقصى حد، ولكنه يبين أن الزعم القائل بأن «لاجئي القوارب» يؤذون «من هم أمس منهم حاجة» ليس سوى زعم أجوف. وقد حدثت التخفيضات فيما يسمى بالبرنامج الإنساني الخاص الذي يتطلب من المتقدمين أن يكون لهم راع في أستراليا دون حاجة إلى أن يكونوا لاجئين بمقتضى تعريف اتفاقية ١٩٥١.

ثانياً نظراً لأن تمثيل الهزارة (وهي أقلية شيعية طالما تعرضت للتمييز والاضطهاد السافر من جانب طالبان) أقل مما ينبغي في الجالية الأفغانية في أستراليا، فإن فرصتهم للعثور على رعاة لهم في أستراليا ضعيفة

أن برنامج إعادة التوطين لا يقدم «مكاناً في صف وإنما تذكرة يانصيب»

للغاية، ومن ثم فقد حرموا في واقع الحال من الانتفاع بالبرنامج الإنساني الخاص. ولا عجب إذن أنهم يمثلون معظم الأفغان الذين يصلون بالقوارب، وأن الغالبية العظمى منهم ينطبق عليهم تعريف الاتفاقية للاجئين.

وأخيراً فقد تم تسخير برنامج أستراليا لإعادة التوطين «بالخارج» بما يتمشى مع مصالح أستراليا لا مصالح اللاجئين المعوزين (إلى حد استخدام الفحص الطبي لاستبعاد اللاجئين المعاقين أصحاب الحالات المكلفة). وقد خلصت دراسة أجراها مجلس اللاجئين بأستراليا إلى أن برنامج إعادة

نسوا هذه الكلمات الحكيمة، هذا إن كانوا قد حاولوا قراءتها أصلاً.

ويليام مالي يعمل بالتدريس في كلية العلوم السياسية بجامعة نيو ساوث ويلز بأكاديمية قوات الدفاع الأسترالية. وهو محرر كتاب «ميلاد الأصولية من جديد؟ أفغانستان وطالبان» (هيرست، ٢٠٠١)، ومؤلف «حروب أفغانستان» (بيلجريف ماكميلان، ٢٠٠٢).
عنوان البريد الإلكتروني:
w-maley@adfa.edu.au

1 Neville Roach 'Leadership minus compassion is tearing us apart', *The Sydney Morning Herald*, 25 January 2002.

2 Refugee Council of Australia *The Size and Composition of the 2000-2001 Humanitarian Program: Views from the Community Sector*, Refugee Council of Australia, 2000, p53.

3 Ruud Lubbers 'Don't kick refugees just to score points: Politicians who demonise asylum seekers are playing with people's lives', *The Australian*, 20 June 2001; *Refugees*, vol 4, no 125, p31.

4 Malcolm Fraser 'Inhumane mood betrays the golden rule', *The Sydney Morning Herald*, 5 February 2002.

5 Michael Dummett *On Immigration and Refugees*, Routledge, 2001, p44.

6 BBC *World Television News*, 29 January 2002.

7 Commonwealth of Australia House of Representatives Hansard, 9 February 1949, p68.

لمدة عقدين تقريباً. لكن شتان ما بين بدء العملية الانتقالية وتأسيس الهياكل السياسية الجديدة بصورة نهائية فهذه العملية تستغرق سنوات لا شهوراً. ويلاحظ أن التأكيدات التي صدرت عن السلطة المؤقتة بشأن سلامة العائدين ليست سوى تصريحات تعبر عن حسن النية؛ فالسلطة ليست في وضع يجعلها تضمن أمن هؤلاء العائدين. وفي الوقت الحالي لا توجد قوة أمنية دولية في منطقة هزراجات التي يأتي منها معظم لاجئي الهزارة، ومن المستبعد أن ترسل إليها مثل هذه القوة قريباً.

كل ما عكسه هذه المشاكل هو طريقة متعنتة للنظر إلى العالم وعدم القدرة على الاعتراف بأن الشؤون الإنسانية معقدة بشكل لا تبسيط له. وهذا ما يتناقض بشدة مع رؤية سير روبرت منزيز مؤسس الحزب الليبرالي وأطول من شغل منصب رئيس الوزراء في أستراليا. ففي عام ١٩٤٩ قاد منزيز المعارضة في البرلمان التي كانت ترفض إبعاد أحد لاجئي فترة الحرب، قائلاً إن السياسات في هذا المجال «يجب تطبيقها بإدارة عاقلة، لا متعنتة ولا قاطعة، وإنما حكيمة تمنع النظر في الحالات الفردية، وتتذكر دائماً المبدأ الأساسي ولكنها تتفهم دائماً أن الإدارة القاسية لا تطور أي قانون وإنما تضر به، وإن الإدارة التي تشتهر بسمة قاسية سيئة تثير العداة للقانون على نحو قد يدمرها في يوم من الأيام»^٧. لكن خلفاء منزيز

المتحدث باسم مفوضية شؤون اللاجئين في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، عندما اندلعت موجة ثانية من الاضطرابات احتلت عناوين الأنباء العالمية، «إن ما يحدث في وميرا اليوم مثال مجسد للأخطاء التي يمكن أن تتمخض عن الاحتجاز»^٨.

الأوهام

قد تكون الحكومات متفائلة بشكل مضحك - وفي بعض الأحيان بشكل يكاد يكون إجرامياً - بشأن احتمال عدم تمكن اللاجئين من العودة بصورة آمنة إلى أوطانهم بعد فترة وجيزة من الحماية المؤقتة. ويلاحظ أن الحماية المؤقتة قد تكون مناسبة في حالات محدودة بشدة يمكن فيها إزالة التهديد قريب المدى لسلامة اللاجئين سريعاً. فهل يستطيع الأفغان من طائفة الهزارة العودة بصورة آمنة إلى أفغانستان؟ إن هذا هو ما أوحى به الحكومة الأسترالية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ لكن المراقبين المطلعين يرون أن هذا الزعم يفترج إلى الحساسية، تماماً مثلما لو اقترح أحدهم في مايو/أيار ١٩٤٥ بأن الوقت قد حان لإرجاع اليهود الألمان إلى ألمانيا. ولا شك في أن أفغانستان، مع سقوط طالبان وتنصيب السلطة المؤقتة الجديدة في أفغانستان في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، قد اجتازت منعطفاً هاماً، وأصبحت الاحتمالات أمامها الآن أفضل

